Warith Scientific Journal

قياس وتحليل التغير في مكونات الطلب الكلي وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق
Measuring and analyzing the change in the components of aggregate demand and its impact on the gross domestic product in Iraq.

مريم حسين ناصر الكندي
Mariam Hussein Nassir
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والإقتصاد
Karbala University/ College of and Economics Administration
m01163537@s.uokerbala.edu.iq

أ.د. مهدي سهر غيلان الجبوري
Prof.Dr. Mahdi Sahar Ghilan
وزارة الزراعة العراقية
Iraqi Ministry of Agriculture
mehdighilan@gmail.com

المستخلص:

تركيز الدراسة والتحليل كان على جانب الطلب من خلال دراسة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق مكونات الطلب الكلي التي يتم فيها دراسة وتحليل الناتج المحلي الإجمالي (بطريقة الإنفاق). وان المشكلة الأساس للبحث تتركز على ضعف قدرة مكونات الطلب الكلي على المساهمة في تحقيق نمو الناتج بسبب عوامل داخلية منها وخارجية وأخرى سياسية وأمنية. أضف لما تقدم عدم قدرة الإقتصاد العراقي على معالجة الإختلالات الهيكلية والبنيوية للناتج المحلي الإجمالي من خلال ريعية الإقتصاد والمعتمد على الإيرادات النفطية مما يؤثر على عمليتي التنمية والنمو الإقتصاديين. كما يفترض البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مكونات الطلب الكلي (الانفاق الكلي) والناتج المحلي الإجمالي منطلقًا من أهمية معرفة أثر المتغيرات الإقتصادية (الإستهلاك, الإستثمار, الإنفاق الحكومي, الصادرات والإستيرادات) على بنية الناتج المحلي الإجمالي وتأثير ذلك على تحقيق معدلات النمو في الإقتصاد العراقي. كما تناول البحث قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000-2021), والإقتصاد العراقي حالة دراسية مكانيًا, من خلال قياس أثر كل متغير من متغيرات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق سواء كانت تأثيرات قصيرة الأجل أم طويلة الأجل, أضف إلى ذلك معرفة الآثار الديناميكية وعلاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بينهما بإستعمال أسلوب التحليل القياسي المتقدم (ARDL).

وتم التوصل إلى إن إختلال الإستقرار أو التوازن الإقتصادي يحدث نتيجة لتقلبات الإنفاق الكلي التي تحدث بشكل مفاجئ, لذا فإن الإدارة الفعالة لشكلي الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري ستخفف من حدّة التقلبات الدورية في النشاط الإقتصادي في الأجل القصير, وبإمكانها التحكم في المستوى الذي تحدث حوله التقلبات المسموح بها في النشاط الإقتصادي في الأجل الطويل. كما تبين ضعف اثر مكونات الطلب الكلي عدى الانفاق الاستهلاكي الخاص على تنشيط وتنويع الاقتصاد من جهة أخرى, لذلك اوصى البحث على تفعيل الطلب الكلي من خلال تنويع بنية الناتج ومن هذا المنطلق يزداد الطلب على مكونات القطاعات الأخرى وهذا ما يؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي أي الوصول إلى (الطلب الكلي الفعال). ونتيجة لما تقدم فإن أي معالجة حقيقية للإختلال الهيكلي في الإقتصاد العراقي يتطلب وضع سياسة إقتصادية وفق أُسس علمية ونمذجة إقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الطلب الكلي, الناتج المحلي الإجمالي, بنية الناتج, الانفاق الاستثماري, الانفاق الاستهلاكي.

Abstract: The focus of the study and analysis was on the demand side by studying the gross domestic product through the components of aggregate demand in which the gross domestic product is studied and analyzed (by spending method). And that the main problem of the research is concentrated on the weakness of the ability of the components of aggregate demand to contribute to achieving output growth due to internal and external factors, as well as political and security factors. In addition to the foregoing, the inability of the Iraqi economy to address the structural imbalances of the gross domestic product through the rentier economy, which depends on oil revenues, which affects the economic development and growth processes. The research also assumes the existence of a long-term equilibrium relationship between the components of aggregate demand (aggregate spending) and GDP, based on the importance of knowing the impact of economic variables (consumption, investment, government spending, exports and imports) on the structure of GDP and its impact on achieving growth rates in the economy. Iraqi. The research also deals with measuring the relationship between the components of aggregate demand and GDP for the period (2000-2021), and the Iraqi economy is a spatial case study, by measuring the impact of each variable of aggregate demand on the gross domestic product in Iraq,

whether it is short-term or long-term effects, In addition, knowledge of the dynamic effects and the long-term co-integration relationship between them using the advanced standard analysis method (ARDL).

It was concluded that economic instability or balance occurs as a result of fluctuations in total spending that occur suddenly, so the effective management of the two forms of consumer and investment spending will mitigate the cyclical fluctuations in economic activity in the short term, and it can control the level around which the permissible fluctuations occur in economic activity in the long run. It also showed the weakness of the effect of the components of aggregate demand, except for private consumption spending, on revitalizing and diversifying the economy on the other hand. (effective aggregate demand). As a result of the foregoing, any real treatment of the structural imbalance in the Iraqi economy requires the development of an economic policy according to scientific foundations and economic modeling.

Keywords: Aggregate Demand, Gross Domestic Product, Output Structure, Consumer Spending, Investment Spending.

1- المقدمة

يعد من الأهمية دراسة المؤشرات الإقتصادية ومنها الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) وعلاقته بالدخل الكلي, إذ يتكون الطلب الكلي من متغيرات الإقتصاد الكلية الفاعلة والرئيسة (الإستهلاك, الإستثمار, الإنفاق العام والصادرات والإستيرادات أو ما ينوب عنهما بصافي الصادرات, وما يدخل ضمن تلك المكونات), فالطلب الكلي يعمل على تعظيم إجمالي الناتج المحلي المعبر عن العرض الكلي للبلد ومحاولة خلق حالة من التوازن العام بين كفتي الإقتصاد الرئيسة (العرض والطلب الكليين), إذ إن إختلال الإستقرار أو التوازن الإقتصادي يحدث نتيجة لتقلبات الإنفاق الكلي التي تحدث بشكل مفاجئ, لذا فأن الإدارة الفعالة لشكلي الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري ستخفف من حدّة التقلبات الدورية في النشاط الإقتصادي في الأجل القصير, وأيضًا بإمكانها التحكم في مستوى الذي تحدث حوله التقلبات المسموح بها في النشاط الإقتصادي في الأجل الطويل.

كما ان الناتج المحلي الإجمالي الذي يرتبط بالجانب (المادي والخدمي بالإضافة إلى سوق العمل) والذي يعكس مستوى الأداء الإقتصادي للدولة, يتطلب قياس مؤشرات نمو الناتج والتركيب القطاعي وتشخيص نقاط الضعف والقوة له من أجل تنشيط أهم القطاعات المكونة له وتنويعه وبالشكل الذي يحقق أفضل مساهمة قطاعية وتعدد مصادرها, إذ إن صادرات البلد ترتبط بالهيكل الإنتاجي له ومدى مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي, وفي العراق فأن مساهمة القطاع النفطي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات مما يتطلب توجيه تلك الموارد المالية من الصادرات إلى أوجه الإنفاق الكلي المحركة للنمو الإقتصادي. كما إنه يتسم الإقتصاد العراقي بتوفر المقومات والإمكانات المتاحة, من أجل بناء إقتصاد حقيقي يمتلك أُسس قوية مؤهلة لإنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي, إلا أن الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي أبقت هذا الإقتصاد كأحد إقتصادات البلدان النامية الذي يعاني من إختلال في الهيكل الإنتاجي, إذ يلاحظ هيمنة القطاع النفطي على إجمالي الناتج المحلي وهذا ينعكس بدوره على القدرة التنافسية وإتسامها بالضعف للقطاعات الإنتاجية الأخرى, وهذا أيضًا ما تعكسه السياسات الإقتصادية غير الرشيدة التي يشوبها نقص التخطيط ذو الرؤية المستقبلية مستفيدًا من التجارب والأوضاع الإقتصادية السابقة أضف إلى ذلك إفتقار هذه السياسات إلى الأُسس العلمية الرصينة.

المبحث الأول

2- منهجية البحث

2-1- مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث على ضعف قدرة مكونات الطلب الكلي على المساهمة في تحقيق نمو الناتج بسبب عوامل داخلية منها (إرتفاع كلف الإنتاج ودخول السلع المهربة وعدم حماية المنتج المحلي فضلًا عن الفساد والبيروقراطية), إضافة إلى عوامل خارجية متمثلة بالتقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية وأخرى سياسية وأمنية. أضف لما تقدم عدم قدرة الإقتصاد العراقي على معالجة الإختلالات الهيكلية والبنيوية للناتج المحلي الإجمالي من خلال ريعية الإقتصاد والمعتمد على الإيرادات النفطية مما يؤثر على عمليتي التنمية والنمو الإقتصادي.

ونتيجة لما تقدم فأن أية معالجة حقيقية للإختلال الهيكلي في الإقتصاد العراقي يتطلب وضع سياسة إقتصادية وفق أُسس علمية ونمذجة إقتصادية.

2-2- هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

يطمح البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف, أهمها قياس وتحليل أثر كل متغير من متغيرات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق سواء كانت تأثيرات قصيرة الأجل أم طويلة الأجل, أضف إلى ذلك معرفة الآثار الديناميكية وعلاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بينهما بإستعمال أسلوب التحليل القياسي المتقدم (ARDL).

2-3- فرضية البحث

يفترض البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مكونات الطلب الكلي (الانفاق الكلي) والناتج المحلي الإجمالي.

2-4- أهمية البحث

تتركز أهمية البحث في معرفة أثر المتغيرات الإقتصادية (الإستهلاك, الإستثمار, الإنفاق الحكومي, الصادرات والإستيرادات) على بنية الناتج المحلي الإجمالي وتأثير ذلك على تحقيق معدلات النمو في الإقتصاد العراقي.

2-5- حدود البحث

تناول البحث تحليل العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000-2021), والإقتصاد العراقي حالة دراسية مكانيًا.

2-6- منهج البحث :

إعتمدت الباحثة على إستعمال الأسلوب التحليلي الذي يعتمد على المنهجين الإستقرائي والإستنباطي في عرض مكونات الطلب الكلي والعلاقة بينهما من جهة ومع الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى, علاة على إستعمال الأسلوب القياسي المتمثل بنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لإثبات فرضية البحث من عدمها.

المبحث الثاني
إطار مفاهيمي (نظري) للطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي

3- الطلب الكلي

3-1- مفهوم الطلب الكلي:

يعدّ الطلب الكلي أداة مهمة ومقياسًا للرفاهية والنمو الإقتصادي, وان زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى تحفيز النمو الإقتصادي, والأخير ما هو إلاّ صورة معبرة عن زيادة في الناتج الحقيقي, فكلما إرتفع مستوى الطلب الكلي الفعال إرتفعت على أثره مستويات كل من التوظيف, الدخل والإستخدام وهذا ينم عن علاقة طردية بين الزيادة في مكونات الطلب الكلي ونمو الناتج. إن الطلب الكلي يعبر عن توليفات معينة مكونة من مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار التي تكون عندها الأسواق (سوق النقد, سوق السلع وسوق العمل) جميعها في حالة توازن.

ويعرف الطلب الكلي Aggregate Demand **:** بأنه المقدار الكلي الذي تقوم القطاعات المختلفة بإنفاقه طواعية في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة, وعادة ما يشار إليه بالرمز(AD), ويعبر عن مجموع المصروفات التي ينفقها المستهلكون وأصحاب الاعمال والحكومات, ويعتمد الطلب الإجمالي على مستوى الأسعار, وأيضًا على السياسة النقدية والمالية وغيرها من العناصر (Samuelson & Nordhaus, 2006, p. 440).

وجاء في تعريفه أيضًا (الطلب الكلي) إنه (إجمالي الطلب على جميع السلع والخدمات في إقتصاد الدولة ويتم التعبير عنه بالمبلغ الإجمالي للأموال التي يتم تبادلها مقابل هذه السلع والخدمات, وإنه يساوي الطلب على الناتج المحلي الإجمالي للبلد ويصف العلاقة بين جميع الأشياء المشتراة داخل البلد واسعارها)(team, n.d.) . ويعد الطلب الكلي المحرك الأساس لإتخاذ القرار للشروع في تنفيذ المشروع من عدمه (al-abadi & others, 2000, p. 29).

إن منحنى الطلب الكلي يعكس مستوى الطلب الكلي ويتميز بالآتي:

1. ذا ميل سالب.
2. محدبًا بإتجاه نقطة الأصل.
3. ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين.
4. يوضح العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار وكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوب.

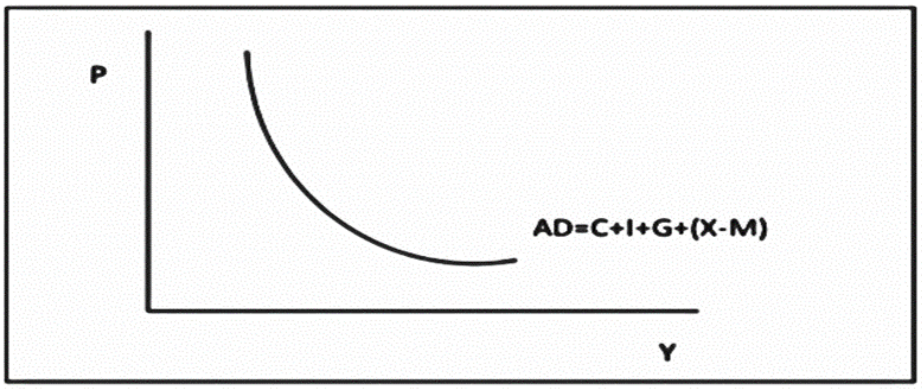

الشكل (1) ميل منحنى الطلب الكلي

المصدر: (Abu Al-Saud, 2004, p. 288)

2-3- العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

يتأثر الطلب الكلي بعدة عوامل مؤثرة تؤدي إلى تغير مستواه, إذ يرى الإقتصاديون بأن هناك نوعين من المؤثرات, الأول: يسمى بمتغيرات السياسة الإقتصادية وهذا ينقسم إلى متغيرات السياسة النقدية (Monetary Policy) التي ينفذها البنك المركزي ومتغيرات السياسة المالية (Fiscal Policy) التي تنفذها الحكومة من خلال وزارة المالية. أما النوع الاخر: فيمثل متغيرات خارجية وهي خارجة عن إطار سيطرة السياسة الإقتصادية وعادةً ما تكون طارئة كالحروب, الصراعات الدولية, الفيضانات وتغيرات أسعار السلع والخدمات التي تكون رئيسة أو أساس في عمليات التجارة للبلد المعني مثل زيادة أسعار النفط وغيرها (Dawood, 2010, p. 247).

إن عدم إستقرار الطلب الكلي يعد مشكلة رئيسة في التحليل الإقتصادي الكلي, فالتغيرات الحاصلة في حجم الطلب الكلي هي المسبب الرئيس للتغيرات في نسبة البطالة وحجم الناتج القومي وإنحرافهما عن مستواهما الطبيعي, فإنخفاض الطلب الكلي بصورة غير مرغوبة يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة, وزيادته تسبب إرتفاع نسبة التضخم, فمهمة إستقرارية الطلب الكلي تقع على عاتق متخذي القرارات الإقتصادية الكلية (Al-Moussawi, 2005, p. 20).

3-3- مكونات الطلب الكلي Components of Aggregate Demand

تعبر هذه المكونات بمختلف أنواعها عن هيكل الطلب الكلي أو الإنفاق العام, وتعد المحددات الأساسية في تكوين الدخل القومي وفي ضوء هذه المحددات التي تفرضها ندرة الموارد, فأن الطلب الكلي المخطط (إجمالي الإنفاق المتوقع على الإستهلاك الخاص

والإستثمار الحكومي وصافي الصادرات) سوف يحدد مستوى الناتج والعمالة, ويمكن التعبير عن الطلب إجمالًا بالمعادلة التالية: (wong & chan, 2003, p. 20)

$$AD=C+I+G+(X-M)$$

تمثل: **AD** : الطلب الكلي.

C : طلب القطاع العائلي (الإنفاق الاستهلاكي الخاص).

I : طلب قطاع الاعمال (إجمالي الانفاق الإستثماري).

G : إنفاق القطاع العام (الحكومة).

X : الصادرات. , **M** : الواردات.

3-3-1- الإنفاق الإستهلاكي Consumption Spendin (C)

يعد الإنفاق الإستهلاكي أحد البنود الرئيسة للطلب الكلي, فإن التغيرات التي تجري عليه ستؤدي إلى إحداث آثار ملموسة على مستوى النشاط الإقتصادي. ويقصد بالإستهلاك, عمليات الإشباع المتوالية للحاجات والرغبات بواسطة السلع والخدمات, إذًا هو الشرط المادي لإستمرار وجود الأفراد (Al-Sabhani, 2000, p. 259). إن الإستهلاك هو عملية صنع الإختيار, أي ان إختيارات الفرد كمستهلك هي التي تحدد ما يخرجه المجتمع من جهده الإنتاجي, وإن إسلوب ومسألة الإستهلاك هما الإختباران الحقيقيان للإنتاج ويعد الإستهلاك

هو النهاية والتاج والكمال للإنتاج, والإستهلاك الرشيد هو فن أصعب بكثير من الإنتاج الرشيد (Kyrk, 1923, p. 11). فعرفه (جيرارد فوني) على إنه الفعل الإقتصادي الذي يركز على إستخدام السلع والخدمات بواسطة الموارد المتاحة التي ستتلف بغية إشباع حاجة أو تحقيق منفعة (Fononi-Fard, 2013, p. 115). إتخذ جيفونز فرضيته الرئيسة التي مفادها ان "نظرية الإقتصاد يجب ان تبدأ بالنظرية الصحيحة للإستهلاك", نظرًا للنسبة الكبيرة التي يشكلها الإستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). يستحوذ الطلب الإستهلاكي الخاص الجزء الأكبر من مكونات الناتج الكلي, إذ تتراوح نسبته بين 50% و70% من الدخل, ولهذا يكون له الأثر الواضح في النشاط الإقتصادي (Al-Sous, 2007, p. 27).

2-3-3- الإنفاق الإستثماري Investment Spending (I)

ويعد الإنفاق الإستثماري أحد المكونات الهامة للإنفاق الكلي من أجل إنتاج السلع والمعدات الرأسمالية التي تنتج السلع والخدمات النهائية مستقبلًا (Al-Afandi, 2013, p. 82).وأيضًا يعرف الإستثمار (بأنه تكوين رأس المال الجديد بإضافة إصول إنتاجية جديدة للإقتصاد الوطني, ويعد من الركائز التي تحدد مستوى الإنتاج والدخل للدولة حيث يشكل 15 إلى 20% من GDP) (Al-Sous, 2007, p. 32). وعرف آخرون الإنفاق الإستثماري (بأنه جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة وعادة ما يُشير المستثمرين لمفهوم الإنفاق الإستثماري على إنه هو المبالغ المدفوعة مقدماً لمشروع معين تمهيدًا لبدء إكتمال المشروع المقرر تنفيذه بالفعل, كما ان بمفهومه الشمولي يتضمن القطاعين العام والخاص لذلك يعد أحد أهم مكونات الإقتصاد الكلي الذي يسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP وزيادة الطاقة الإنتاجية)(al-Jubairi, 2021) . ولعملية الإستثمار دورًا فاعلًا في تنشيط الدورة الإقتصادية ودفع عجلة النشاط الإقتصادي إلى الأمام في جميع الدول, ومما لاشك فيه إنه كلما زادت النسبة المخصصة من إيرادات الدولة بأتجاه الإنفاق الإستثماري شهدت الدول نموًا أسرع في كافة القطاعات الإقتصادية وعلى وجه الخصوص في قطاعات الإنتاج, الدخل والأجور. فعندما تكون الظروف الإقتصادية محفزة للنمو السريع في الإستهلاك والإستثمار, فأن ذلك بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومستويات التوظيف على المدى القصير (Al-Mamouri, 2019, p. 166).

3-3-3- الإنفاق الحكومي Government Spending (G)

يعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية وإزدادت أهميته مع تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي وإنتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وصولًا إلى المنتجة, فأدى هذا التطور إلى توسع حجم وأهمية الإنفاق العام ودوره في تحقيق الأهداف الإقتصادية التي تصبو لها الدولة. فيُعرف الإنفاق العام على إنه مبلغ نقدي يتم إستخراجه من الذمة المالية للدولة أو إحدى مؤسساتها العامة بهدف إشباع حاجة عامة معينة. ويعرف أيضًا, إنه جميع نفقات الحكومة بكافة مؤسساتها على السلع والخدمات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام, ومثال على ذلك إنفاق القطاع الحكومي على الأمن والدفاع والصحة والتعليم والبنى التحتية. فيمثل الإنفاق الحكومي جميع المدفوعات التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيام القطاع العام بدوره في الإقتصاد. ويذكر بأن الإنفاق الحكومي لا يتأثر بعاملي الربح والخسارة وهو فوق الحدود التي يطلبها المجتمع, والجهة المسؤولة عن إقراره هي الحكومة التنفيذية. وليس هناك ثمة آلية معينة أو طريقة علمية نستطيع من خلالها أن نقرر التغيرات في مستوى الإنفاق العام.

4-3-3- صافي الصادرات (الصادرات – الإستيرادات) Net Export (X - M)

يعكس صافي الإنفاق الخارجي دور القطاع الخارجي في الإنفاق أو الطلب الكلي في الداخل أي انه مرآة عاكسة لصافي التعاملات بين الداخل وإقتصادات العالم, وأن المحدد النهائي لإجمالي الطلب هو صافي الإنفاق على الصادرات (أحد مكونات الإنفاق القومي). تعد الصادرات أحد عناصر الطلب الكلي شأنها كشأن الإستثمار والإستهلاك وان التغيرات التلقائية التي تحدث في الصادرات تؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على الدخل تكون موجبة أو سالبة (Yunus & others, 2000, p. 131). إذ إن زيادة الصادرات تعني زيادة الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية مباعة إلى الخارج, وتمثل الصادرات حقنًا داخل التدفق الدائري للدخل القومي, وبالتالي تؤدي إلى زيادة تيار الدخل والإنفاق والناتج الفعلي للمجتمع وهذا ما يدعى بـ**الصادرات Exports** (al-Afandi, 2012, p. 120).

أما **الواردات Imports :** فهي تعكس جزء من الطلب المحلي للمقيمين في الداخل على السلع المنتجة في الخارج, فإنها تمثل إنفاق المواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية فهي بمثابة عنصر تسرب من الدخل ولذلك فإنها تطرح من الطلب الكلي لكونها إنفاق لا يقابله إنتاج محلي(al-Afandi, 2012, p. 89) . لذا فإن إرتفاع صافي الصادرات (إرتفاع الصادرات بالنسبة للواردات) يؤدي إلى إنحراف منحنى إجمالي الطلب إلى اليمين. في المقابل، يؤدي إنخفاض صافي الصادرات إلى إنحراف منحنى إجمالي الطلب إلى اليسار. (هذه التغييرات في صافي الصادرات ليست تلك التي يحفزها التغيير في مستوى الأسعار في الداخل بل تلك المرتبطة بتأثير المشتريات الأجنبية. تفسر التغييرات هنا تحولات المنحنى، وليس التحركات على طول المنحنى) أما الذي يتسبب في تغيير صافي الصادرات، بخلاف مستوى السعر فهما إحتمالان, أما التغييرات في الدخل القومي في الخارج أو التغيرات في أسعار الصرف.

4- الناتج المحلي الإجمالي

4-1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

للبنية الإقتصادية دور في تمثيل النشاط الإقتصادي, إذ تمثل نظامًا بنيويًا ذا تركيبة من جملة من العناصر القطاعية المهمة, ويعد كل عنصر من هذه العناصر أو كل قطاع له فاعلية معينة ومساره الخاص داخل النشاط الإقتصادي ويؤثر فيه بقدر نسبة مساهمته, وتعد هذه العناصر أيضًا ذو هيكل مستقل وهو الآخر يتكون من جملة من العناصر المكونة له أي تربطهم علاقة ترابطية تنازلية من حيث التركيب أو الأهمية أي ما يسمى بعلاقة الجزء من الكل, كما يتم أيضًا توضيح معدل نمو GDP بالإعتماد على سلسلة زمنية تبين مدى تطور نسب التوزيع المثلى للقطاعات.

إنّ وظيفة بنية الناتج تكمن في شرح أو توضيح نسبة مشاركة كل قطاع من القطاعات الإقتصادية المشاركة في تكوين الناتج المحلي النهائي للبلد, فضلًا عن بيان الأهمية النسبية لكل قطاع مساهم, ويبين الناتج المحلي الإجمالي عن مدى تقدم أو تراجع نسبة النمو الإقتصادي للبلد (Al-Fatlawi & Al-Jubouri, 2018, p. 71). ومن رأي والاس بيترسون, ان البنية الرئيسة لإقتصاد أي بلد تتكون من عدد من البنى والهياكل الفرعية كالهيكل النقدي, هيكل الموازنة العامة, هيكل التجارة الخارجية, هيكل القوى العاملة وهيكل الإنتاج وغيرها, فمن خلال هذه القطاعات يتم التعرف على أوجه ونسب الإختلال في الإقتصاد القومي وآلية التطور في ركائزه (Peterson, 1968, p. 383).

ويعد حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق من الطرق التي تهتم بقياس مكونات الإنفاق النهائي على إختلاف أنواعها, إذ تشمل هذه الطريقة كل من الإنفاق الإستهلاكي الخاص وإنفاق المؤسسات غير الربحية وإنفاق الحكومة الإستهلاكي والإستثماري والصادرات بغض النظر عن واردات الإقتصاد (Gross Domestic Product Methodology by Expenditure Method, p. 3). ويعد من أهم وأوسع المؤشرات المقاييس وأكثرها شمولًا لقياس مستوى الأداء الإقتصادي للبلد, ويصور بوضوح الوضع الإقتصادي من ركود أو تضخم أو إنكماش أو توسع, ويعتمد هذا المؤشر في عمله على السلع والخدمات النهائية تجنبًا للإزدواج الحسابي وهذه تعتبر نقطة قوة لهذا المقياس (Gerber, 2013, p. 217).

4-2- عناصر بنية الناتج Factors of Product Structure

وفقًا لآلية الحسابات القومية المعتمدة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق فإن الناتج المحلي الإجمالي يقسم إلى ثلاثة أنشطة (الأنشطة السلعية, الأنشطة التوزيعية والأنشطة الخدمية) : (Saihoud, 2018, p. 54)

4-2-1 - الأنشطة السلعية Commodity Activities

1. البناء والتشييد.
2. الكهرباء والماء والغاز.
3. الصناعات التحويلية.
4. الزراعة, الصيد والغابات.
5. الصناعات الإستخراجية (التعدين والمقالع).

4-2-2 - الأنشطة التوزيعية Distribution Activities

1. المؤسسات, البنوك والتأمين.
2. النقل والمواصلات, الإتصالات والخزن.
3. تجارة الجملة والمفرد, المطاعم, الفنادق وما شابه.

4-2-3 - الأنشطة الخدمية Services Activities

1. المنظمات والهيئات غير الإقليمية.
2. التعليم, الصحة والعمل الإجتماعي.
3. أنشطة الخدمة الإجتماعية والمجتمعية.
4. الإدارة العامة, الدفاع, والضمان الإجتماعي.
5. الأنشطة العقارية والإيجارية والمشاريع التجارية.

وتنقسم هذه الأقسام إلى مجاميع أخرى حسب طبيعة مساهمة القطاع في الإنتاج, وتقسم إلى (Soo, 2004, pp. 1-3) :

A. **الإنتاج الاولي Primary Production :** يشير إلى كافة الأنشطة الإنتاجية التي تتضمن إنتزاع المصادر الطبيعية, مثلًا (الزراعة, الصيد, الغابات, التعدين والمقالع).
B. **الإنتاج الثانوي Secondary Production :** يشمل النشاطات التي تحول المواد الأولية إلى منتجات وسلع وسيطة (نصف مصنعة) أو نهائية الصنع مثل (الصناعة التحويلية والبناء).
C. **الإنتاج الثلاثي Triple Production :** هذا النوع يشير إلى نشاطات الإنتاج كافة التي تزود الخدمات, مثلًا (النقل والمواصلات, الخزن, تجارة الجملة والمفرد, البنوك والتأمين والفنادق).

إنّ عملية التنمية والنمو الإقتصاديين يسيران جنبًا إلى جنب مع التغيرات القائمة في الهيكل الإقتصادي الوطني ولا بد من الإعتراف بأهمية العلاقات بين أجزاء الهيكل الإقتصادي الواحد. فلدراسة وتحليل أي هيكل إقتصادي لابد من معرفة مدى توازن أو إختلال ذلك الهيكل من خلال الأخذ بعين الإعتبار البعد القطاعي المكون لذلك الهيكل (Ahmed, 2020, p. 222). ويعد التغير الهيكلي الحجر الأساس في عملية التنمية الإقتصادية والمحفز والداعم لها حيث ترتبط التغيرات الهيكلية بعملية النمو والتنمية الإقتصاديين.

المبحث الثالث

5- إطار نظري للنموذج القياسي

5-1- توصيف الأنموذج القياسي

تعد مرحلة توصيف الأنموذج من أهم الخطوات التي يعتمد عليها في تحليل العلاقة بين المتغيرات وتعد أول مراحل القياس الإقتصادي وأصعبها وذلك لأنها تعتمد على تحديد المتغيرات التي يحتويها الأنموذج. ويتطلب صياغة أو توصيف النموذج تحديد الظاهرة الإقتصادية المراد تفسيرها والعوامل التي تساعد في تفسير سلوكها وإتجاهاتها. في هذا الفصل تحديدًا سوف يتم الإعتماد على أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين مكونات الناتج المحلي الإجمالي ومكونات الطلب الكلي في العراق للمدة الممتدة من 2000 إلى 2021, إستعانةً بالقياس الإقتصادي لتمييز أو عزل المتغيرات الداخلة والمستبعدة من النماذج.

5-2- الإطار النظري لنموذج ARDL

يُعدُّ أنموذج (ARDL) أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك Cointegration التي شاع إستعمالها في الأعوام السابقة, إذ يقدم هذا الأنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيًا كمتغيرات مستقلة في الأنموذج, فكانت عملية تطبيق هذا الإنموذج على يد كل من (Pesaran and Shin) عام 1999 وطوره (Pesaran) وعدد من الباحثين في ذات الشأن عام 2001 (Dombrecht، 2011، صفحة 2). ومن ميزات هذا الأنموذج إنه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج متكاملة على الرتبة نفسها, إذ من الممكن أن تكون المتغيرات متفاوتة التكامل أو متفاوتة في موضع الإستقرارية فيكون بعضها مستقر على المستوى أي متكامل من الدرجة صفر I(0) أو مستقر عند الفرق الأول أي متكامل من الدرجة واحد I(1), أو مزيج من درجتي التكامل السابقتين, وشرطه الوحيد ان لا تتكامل فيه المتغيرات أو تستقر عند الرتبة أو الدرجة الثانية I(2).

كما أنه يسمح بأن تكون المتغيرات التفسيرية المدروسة في النموذج بتخلفات زمنية (فترات إبطاء) مختلفة وهذا ما لا تسمح به بقية النماذج القياسية الأخرى (Alwan، 2021، صفحة 160).

5-3- توصيف متغيرات الأنموذج

A. المتغير التابع:

LNGDP : اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي.

B. المتغيرات المستقلة:

LNCONS: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الإستهلاكي الخاص (العائلي).

LNI : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الإستثماري الحكومي.

LNG : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الحكومي العام.

LNNX : اللوغاريتم الطبيعي لصافي الميزان التجاري (صافي الصادرات= الصادرات-الإستيرادات).

إذ تم الإعتماد في توصيف متغيرات الانموذج على الأرقام بالأسعار الجارية بعد أخذها بصيغة اللوغاريتم الطبيعي لضمان إستقرارية المتغيرات عند تقديرها, كما إنه تم الإعتماد على قيم مشاهدات سنوية في الانموذج المقدر للعلاقة.

6- قياس وتحليل الأنموذج المقدر للعلاقة

تحليل قياسي لأنموذج تأثير مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي

$$lnGDP = a + B_1\ lnCons + B_2\ lni + B_3\ lng + B_4\ lnnx$$

6-1- إختبار إستقرارية المتغيرات

في البدأ وقبل تقدير نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة, يتم الإستعلام فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أو غير مستقرة (هل تحتوي على جذر الوحدة؟) فضلًا عن تحديد رتبة التكامل من خلال إختبار ديكي فولر المطور, وبالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 12 كما في الجدول (1).

جدول (1) إختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة

Variable المتغيرات	رتبة التكامل	Level المستوى			First Difference الفرق الأول		
		A	B	Non	A	B	Non
LNGDP	I(1)	-1.56	-0.92	1.58	-4.30**	-4.28*	-3.75*
LNCONS	I(0)	-0.87	-4.44 *	1.41			
LNI	I(1)	-0.63	-2.08	0.62	-7.60*	-6.71*	-6.62*
LNG	I(0)	-1.72	-2.84***	1.76			
LNNX	I(0)	-3.12	-3.28**	-2.36**			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

تعني: * معنوي عند مستوى 1%, ** معنوي عند مستوى 5%, *** معنوي عند مستوى 10%.

وتعني: A الإنحدار يحتوي على قاطع وإتجاه عام, B الإنحدار يحتوي على قاطع فقط, Non الإنحدار لا يحتوي على قاطع ولا إتجاه عام.

بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه تبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الآتية (LNGDP,LNI) ساكنة عند درجة تكاملها الأولى, أي إنها إستقرت بعد أخذ (الفروق الأولى- First Difference) للسلاسل الزمنية الأصلية وذلك بوجود قاطع فقط, قاطع وإتجاه عام وبدون قاطع وإتجاه عام وعند مستويات معنوية 1% و5%, أما المتغيرات الأخرى مثل (LNCONS, LNG, LNNX) فقد إستقرت سلاسلها الزمنية عند (المستوى - Level) أي إنها متكاملة من الدرجة صفر ومُدلة بذلك على خلوها من مشاكل جذر الوحدة أو الإنحدار الزائف وعند مستويات معنوية 1%, 5% و10% بوجود قاطع فقط وبدون قاطع وإتجاه عام.

6-2- تقدير أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

بعد إجراء إختبار إستقرارية المتغيرات, فأن الخطوة القادمة هي تقدير أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمتغير الناتج المحلي الإجمالي وبفترات إبطاء (2), وبعد إجراء عملية تقدير الأنموذج فإن النتائج كما مبين في الجدول (2).

جدول (2) نتائج انموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob
LNGDP(-1)	-0.237771	0.461145	-0.515610	0.6281
LNGDP(-2)	0.692663	0.358107	1.934236	0.1109
LNCONS	1.207755	0.566421	2.132257	0.0862
LNCONS(-1)	-1.273186	0.658950	-1.932144	0.1112
LNCONS(-2)	0.552765	0.341113	1.620473	0.1661
LNG	0.198899	0.141758	1.403088	0.2195
LNG(-1)	-0.494820	0.201307	-2.458039	0.0574
LNG(-2)	0.428910	0.194852	2.201212	0.0790
LNI	0.218312	0.048546	4.497046	0.0064

LNI(-1)	0.145279	0.098576	1.473783	0.2005
LNI(-2)	-0.434162	0.131698	-3.296654	0.0216
LNNX	0.096290	0.043958	2.190493	0.0800
LNNX(-1)	-0.005022	0.039097	-0.128456	0.9028
LNNX(-2)	-0.073210	2.799362	-2.474966	0.0562
C	0.321198	2.799362	0.114740	0.9131
R-Squared	0.995515	Adjusted R-Squared		0.982957
F-Statistic	79.27217	Durbin-Watson Stat		2.234705
Prob(F-Statistic)	0.000066			

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

إعتمادًا على بيانات الجدول (2) أعلاه الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL نستنتج, ان القدرة التفسيرية للأنموذج الأول بلغت (R^2=0.99) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج تفسر ما نسبته 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع معبرة عن قوة تأثير المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر, والباقي 1% يعود سببها إلى متغيرات أخرى خارج الأنموذج (غير داخلة في الأنموذج) بينما بلغت (Adjusted R−Squared=0.98), وأخيرًا نرفض فرضية العدم (التي تعني بعدم معنوية الأنموذج) ونقبل الفرضية البديلة ما يعني ان الأنموذج المقدر معنوي, وذلك بناءً على قيمة F− Statistic والبالغة (79.27) وهي معنوية عند مستوى 1% إستنادًا إلى قيمة Prob(F−Statistic) المقدرة (0.000).

3-6- إختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى

بعد تقدير الانموذج الرئيس يتم إختبار فترات الإبطاء المثلى كما في الشكل (2) :

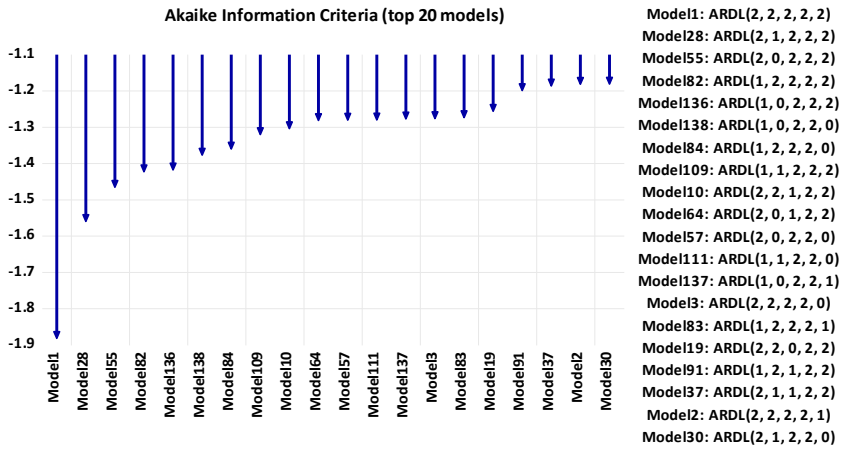

الشكل (2) يوضح عدد التخلفات الزمنية للأنموذج المقدر

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 12.

من خلال المخطط البياني أعلاه تم تحديد التخلفات الزمنية للمتغيرات الداخلة في الانموذج وهي (2,2,2,22,) حيث تمثل القيم الأدنى لمعيار أكايك.

6-4- إختبار الحدود Bounds Test

جدول (3) نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.497984	4
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

يستخدم إختبار الحدود للتكامل المشترك بهدف التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج الأول (تأثير مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي), وبالنظر إلى الجدول (3) يتبين ان قيمة F-Statstic المقدرة (5.49) وهي أعلى من قيم الحدود العليا والدنيا على إختلاف مستويات المعنوية الأربعة المذكورة لها مما يفترض رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ما يدل على ان الأنموذج متكامل, أي هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج وهي معادلة متكاملة أي لها تكامل مشترك عند مستوى معنوية 10%.

6-5- الإختبارات التشخيصية للبواقي

6-5-1- إختبار LM للإرتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (4) نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي

إختبار LM للإرتباط التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	0.169747	Prob. F(2,3)	0.8515
Obs* R-Squared	2.033210	Prob. Chi-Square(2)	0.3618

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

من خلال قيمتي F-Statistic وChi-Square في إختبارBreusch-Godfrey Serial Correlation LM Test غير المعنويتان عند مستوى معنوية 5%, يتضح بأن الانموذج المقدر خالي من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي (الإرتباط الذاتي), مع إمكانية قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي.

6-5-2- إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين Heteroscedasticity Test

جدول (5) نتائج إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين

إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين (إختبار المرونة غير المتجانسة) (Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)			
F-Statistic	0.673358	Prob. F(14,5)	0.7436
Obs*R-Squared	13.06856	Prob. Chi-Square(8)	0.5211
Scaled Explained SS	0.697203	Prob. Chi-Square(8)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

بالنظر إلى الجدول (5) أدناه ومن خلال قيم المؤشرات الإحصائية فيه غير المعنوية (أكبر من 5%), وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تعني عدم وجود مشكلة ثبات التجانس للتباين وهذا يدل على جودة أداء الانموذج.

إختبار توزيع الأخطاء العشوائية (التوزيع الطبيعي - Normality)

وللتحقق من مدى إقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي لها يتم إستخدام إختبار Jarque-Bera بالإعتماد على الشكل (3) أدناه :

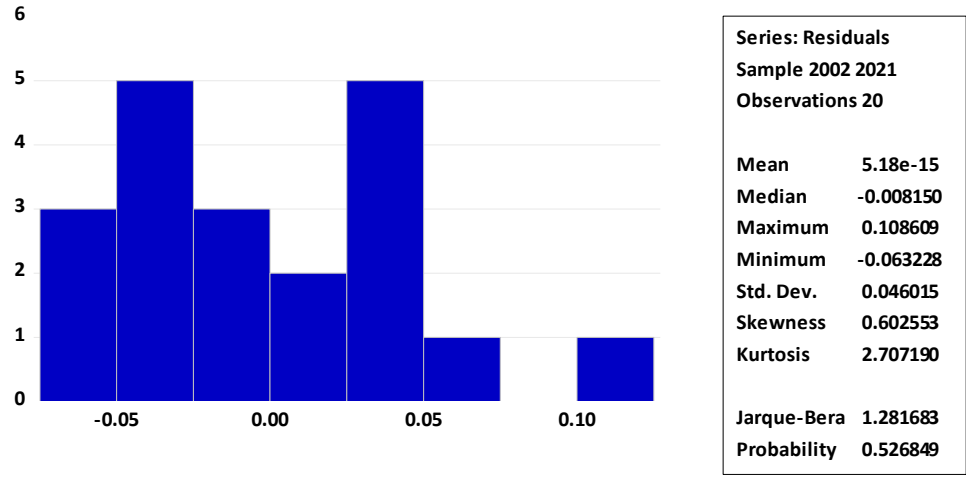

الشكل (3) يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي أنموذج مكونات الطلب الكلي وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 12.

بناءً على قيمتي Jarque-Bera وقيمة الإحتمالية Probability غير المعنوية عند مستوى معنوية 5% كما هو في العمود أعلاه, نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تعني بأن البواقي تتوزع توزيعًا طبيعيًا وهذا يدل على جودة أداء الانموذج.

6-6- إختبار الإستقرارية الهيكلية للأنموذج

للتأكد من إستقرارية الانموذج يتم اللجوء إلى إختبار الاستقرارية الهيكلية كما موضح في الشكل (4) , فمن خلال الشكل (4) الموضح لإختباري الإستقرارية Cusum وCusum Squares, يتضح من الجزئين A الذي يوضح المجموع التراكمي للبواقي وB الذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي الواقع داخل حدي الثقة أو داخل القيم الحرجة وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على إستقرارية المتغيرات الداخلة في الأنموذج المقدر للعلاقة.

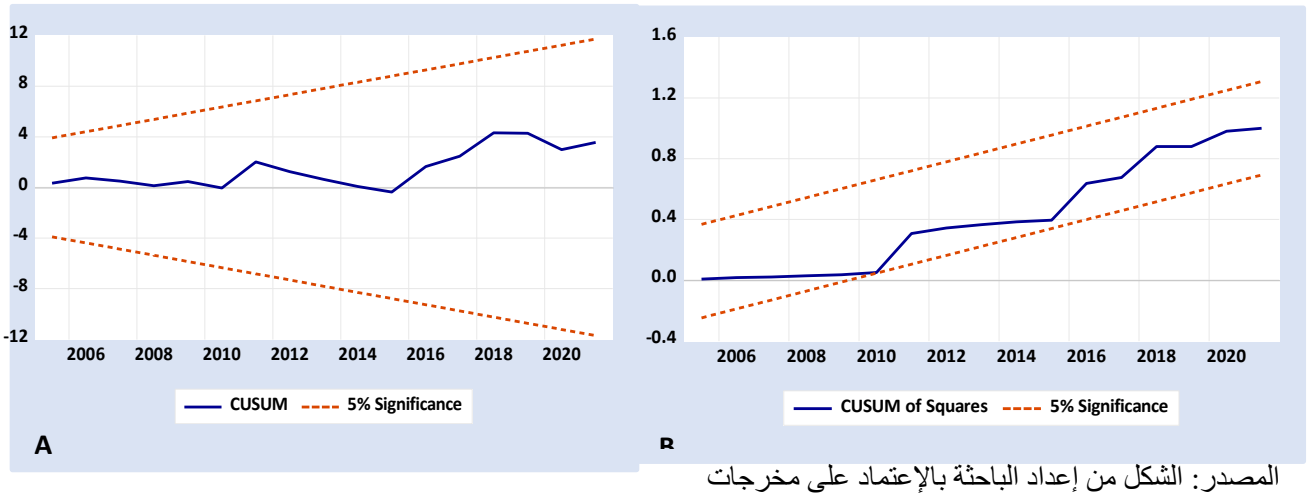

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

6-7- أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

بعد إختبار سلامة وإستقرارية الانموذج المقدر ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل, فإن الخطوة التالية هي تقدير معلمات الأجل القصير (أنموذج تصحيح الخطأ) والأجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير فأن نتائج التحليل كما في الجدول (6).

جدول (6) نتائج إختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل

الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
D(LNGDP(-1))	-0.692663	0.155682	-4.449223	0.0067
D(LNCONS)	1.207755	0.239637	5.039940	0.0040
D(LNCONS(-1))	-0.552765	0.178790	-3.091700	0.0271
D(LNI)	0.218312	0.027931	7.815969	0.0005
D(LNI(-1))	0.434162	0.060749	7.146865	0.0008
D(LNG)	0.198899	0.055318	3.595579	0.0156
D(LNG(-1))	-0.428910	0.082188	-5.218660	0.0034
D(LNNX)	0.096290	0.017724	5.432749	0.0029
D(LNNX(-1))	0.073210	0.016903	4.331142	0.0075
CointEq(-1)	-0.545109	0.067111	-8.122549	0.0005
Cointeq=LNGDP- (0.8940*LNCONS+ 0.2440*LNG -0.1295*LNI + 0.0331*LNNX+0.5892)				
معادلة تصحيح الخطأ				
الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

LNCONS	0.894013	0.395067	2.262940	0.0731
LNG	0.243968	0.564035	0.432540	0.6834
LNI	-0.129463	0.358549	-0.361074	0.7328
LNNX	0.033128	0.101572	0.326149	0.7575
C	0.589237	4.807717	0.122561	0.9072

بالإعتماد على نتائج الجدول (6) يتضح ان معلمات الأجل القصير لجميع متغيرات الانموذج معنوية عند مستوى 1% و5% وحسب الإحتمالية (Prob.) وكذلك فأن المتغيرات المستقلة للانموذج لها أثر موجب على المتغير التابع أي ان الزيادة في أحد هذه المتغيرات أو جميعها يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهو مطابق لمضمون النظرية الإقتصادية, عدى GDP لسنة سابقة والإستهلاك الخاص لسنة سابقة والإنفاق الحكومي لسنة سابقة فقد كانت العلاقة عكسية.

ومن النتائج أعلاه فأن زيادة الإستهلاك بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2%, وكان التأثير الأكبر لمتغير الإستهلاك الخاص في GDP في الأجل القصير, ويليه بالتأثير الإنفاق الإستثماري ثم الإنفاق الحكومي, وأخيرًا صافي الصادرات حيث يعد متغير الإستهلاك الخاص المحرك للنشاط الإقتصادي وان التغير في الإستهلاك للفترة الحالية يعتمد وبشكل كبير على التغير في الفترة السابقة كنوع من الإستقرار في الإستهلاك ولا يتغير بصورة سريعة والسبب في ذلك يعود إلى محافظة المستهلكين على نفس مستوياتهم الإستهلاكية خلال فترة التقلبات الإقتصادية.

إن معلمة تصحيح الخطأ (معلمة سرعة التكيّف) جاءت سالبة بمقدار (0.545-) ومعنوية عند مستوى 1%, مُدلة على إن الإنحرافات في الأجل القصير تُصحح بنسبة (54%) إتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة ذاتها, ما يدل على إن سرعة التكيّف بين الاجلين تكون بطيئة نسبيًا من أجل الوصول إلى حالة التوازن, وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض الصفري أو العدمي, لوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الأنموذج المقدر.

أما العلاقة طويلة الأجل, فيتضح ان معلمة الإنفاق الإستهلاكي (LNCONS) معنوية عند مستوى 5% أي ان لها تأثير موجب في الناتج المحلي الإجمالي فالتحليل الإقتصادي يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل كما جاءت به النظرية الإقتصادية, مما يعني ان خصائص العلاقة طويلة الأجل تتفق مع النظرية الإقتصادية, إذ ان زيادة الإنفاق الإستهلاكي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة 89%, وكانت قيمة الحد الثابت غير معنوية.

ونستنتج مما تقدم بأن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وقد تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم مما ينعكس على خفض الحافز على الإستثمار, خاصة وان قطاع النفط (الصادرات النفطية) تشكل الثقل الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي, فضلًا عن طبيعة الإنفاق في العراق وهو الإستهلاكي من نوعه وهذا ما يتفق مع مضمون النظرية الإقتصادية.

المبحث الرابع

7-الاستنتاجات والتوصيات

7-1 الإستنتاجات العملية

1. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مكونات الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي وهذا يتطابق مع الفرضية التي قامت عليها الدراسة, ومن ثم نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود العلاقة.
2. زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي, وبما ان قطاع النفط (ريعية الإقتصاد), يشكل الجزء الأكبر من بنية الناتج المحلي الإجمالي, لذا كانت العلاقة غير معنوية في الأجل الطويل (ضعف التأثير للإنفاق العام والإستثمار) عدى الإستهلاك الخاص فإنه يرتبط بعلاقة طويلة الأجل مع الناتج المحلي الإجمالي, وذلك بسبب الطبيعة الإستهلاكية للإقتصاد وضعف الجهاز الإنتاجي.
3. من خلال الجدول (1) الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL نستنتج, ان القدرة التفسيرية للأنموذج الأول بلغت (R^2=0.99) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج تفسر ما نسبته 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع معبرة عن قوة تأثير المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر, والباقي 1% يعود سببها إلى متغيرات أخرى خارج الأنموذج.

4. هنالك علاقة توازنية في الأجل القصير بين أحد مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الإستهلاكي الخاص) والناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة الإنفاق الإستهلاكي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة GDP بنسبة 89%.

7-2الاستنتاجات النظرية

5. ضعف تخصيصات الإستثمار والمشاريع الرأسمالية في الموازنات الاتحادية للبلد نتيجة زيادة بنود الإنفاق على الرواتب وإعادة البنى المتضررة في الموازنة العامة للدولة بعد عام 2003 وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي كلها قيود تحول دون خلق طاقات إنتاجية جديدة لتحريك الطلب الكلي في العراق.
6. إن أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وقد تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم مما يؤدي الى خفض حوافز الإستثمار.
7. إن إختلال الإستقرار أو التوازن الإقتصادي يحدث نتيجة لتقلبات الإنفاق الكلي التي تحدث بشكل مفاجئ, لذا فإن الإدارة الفعالة لشكلي الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري ستخفف من حدّة التقلبات الدورية في النشاط الإقتصادي في الأجل القصير, وبإمكانها التحكم في المستوى الذي تحدث حوله التقلبات المسموح بها في النشاط الإقتصادي في الأجل الطويل.
8. إن التغير في الإستهلاك للفترة القائمة يعتمد بشكل أساس على التغيرات الحاصلة في الفترة السابقة كحالة من الإستقرار في الإستهلاك ولا يتغير بصورة سريعة, والسبب يعود إلى محافظة المستهلكين على نفس مستوياتهم الإستهلاكية خلال فترة التقلبات الإقتصادية.

7-3 التوصيات

1- تفعيل الطلب الكلي من خلال تنويع بنية الناتج ومن هذا المنطلق يزداد الطلب على مكونات القطاعات الأخرى وهذا ما يؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي أي الوصول إلى (الطلب الكلي الفعال).
2- محاولة الحفاظ على الناتج المحلي الإجمالي بنمو موجب وتقليل إعتماديته على الإيرادات النفطية المتذبذبة وغير المسيطر عليها نتيجة تبعيتها للأزمات والتقلبات العالمية بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في تحريك الأنشطة الإقتصادية.
3- محاولة خلق بيئة إستثمارية ملائمة لجذب الإستثمارات الخارجية وتشجيع المحلية منها وزيادة التخصيصات المالية لهذا الغرض وتفعيل التسهيلات التشريعية له, مما يصب في رفع مستوى التوظيف وإمتصاص البطالة.
4- ضرورة الوصول إلى سياسات وطرق رشيدة للتقليل من الإستيرادات التي تهيمن على واقع التبادل التجاري في الإقتصاد العراقي وإيجاد الحلول والبدائل التي تنوب عن الإستيرادات وخاصة الإستهلاكية منها.
5- العمل على ضبط أثر المحاكاة (الإنفاق البذخي) وتفعيل البرامج التوعوية في ترشيد الإستهلاك ونشر ثقافة الإدخار ودعمها من خلال خطط وسياسات مدروسة خاصة بهذا الشأن, والإبتعاد عن مبدأ أثر المزاحمة من أجل تنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

الملاحق

ملحق (1) يوضح بيانات النموذج القياسي بالأسعار الجارية بعد أخذها بصيغة اللوغاريتم الطبيعي

السنة	LNGDP	LNCONS	LNI	LNG	LNNX
2000	17.73179845380429	15.73231136861118	12.75718668148668	14.22010862363309	1.891651937386239
2001	17.53672574391427	15.91029283897715	13.26881765864931	14.54292727248612	1.85081399747662
2002	17.52964167324985	16.11374886736807	13.53527006150911	14.739088672249	1.263380355196897
2003	17.20280468913738	16.42679291672146	12.19730835105771	15.4051458463022	1.167551596547939
2004	17.79023337075642	16.7879114083391	15.18268835639183	17.26617812332382	-1.242849150323444
2005	18.11325298354333	17.13308136227927	15.33546524089696	17.24403583128824	0.7400278228604054
2006	18.37555737426759	17.38578494270718	15.6118727517189	17.43970372002305	0.9355983682487898
2007	18.52913877794319	17.5758501476976	15.85971914480307	17.48694748430487	1.893428405452489
2008	18.87192234698876	17.70919352227543	16.2904236884665	18.02433191104885	2.398377460551163

0.883253075120084	17.8335088860177	16.16816166754847	18.0387787307696	18.68798050418312	2009
0.6305494423567615	17.92694495025824	16.78448809420945	18.09254222127198	18.90350536626486	2010
0.5175212775245191	18.19324883953168	16.69651149095015	18.16466003462656	19.19691418387997	2011
1.351466730541137	18.47079931777582	17.19483560796907	18.43359267996983	19.35373218981957	2012
0.9855515855695592	18.59570537868007	17.51386374422774	18.48057080993106	19.4271321622645	2013
0.8231874797732992	18.64638959407219	17.47271098875563	18.53433343390705	19.400256668501	2014
0.1705371308864719	18.25454969861185	17.13972062614519	18.50130658833787	19.08687273469845	2015
-2.405536311209983	18.11376151149763	16.72830867680447	18.53327687886698	19.09832914503204	2016
0.641344260529951	18.13951227849523	16.61671473714987	18.55222098580124	19.21668099189758	2017
0.832259446073729	18.20839305396888	16.44165147152726	18.57838602355483	19.4099203084375	2018
1.37626652570214	18.53153783273668	17.01101908162887	18.59175074877203	19.44271744702681	2019
1.133684773030822	18.14732808662172	14.9814403154157	18.62766332909808	19.20816853443563	2020
1.783004109079277	18.44877925718976	16.4049799052378	18.77385492616903	19.52408000343813	2021

المصادر

1. Abd al-Rahman Ahmad al-Jubairi, Investment spending is the key to economic self-reliance after the pandemic, an article published in Mal newspaper, 2021.
2. Abdel Nasser Al-Abadi and others, Macroeconomics, 1st Edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Jordan, 2000.
3. Abdul-Jabbar Hamad Obaid Al-Sabhani, Al-Wajeez in Positive and Islamic Economic Thought, 1st Edition, Wael House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2000.
4. Aggregate Demand, Madhuri Thakur, Article, WallStreetMojo, Available At: https://www.wallstreetmojo.com/aggregate-demand/
5. Diaa Majeed Al-Moussawi, Economic Theory and Macroeconomic Analysis, University Press Office, Algeria, 2005.
6. Fawzi Abu Al-Saud, Introduction to Macroeconomics, University House, Alexandria, 2004.
7. Gerard Fononi-Fard, Introduction to Economic Analysis, translated by Haitham Ahmed Al-Azzawi, 1st Edition, The Arab Organization for Translation, 2013.
8. Ghufran Hatim Alwan, Measuring and analyzing the role of the manufacturing sector in economic activity in the Iraqi economy using the Autoregressive Distributed Deceleration (ARDL) model, Tikrit University Journal of Administrative and Economic Sciences, Iraq, Volume 17, Issue 53, Part 2, 2021.
9. Gross Domestic Product Methodology by Expenditure Method, Statistics Center, Emirates, Abu Dhabi.
10. Hazel Kyrk, A Theory of Consumption. Vol. 25. Boston: Houghton Mifflin Company, 1923.
11. Hussam Ali Dawood, Principles of Macroeconomics, Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1st edition, 2010.
12. James Gerber, International Economics, Arab Center for Arabization, Translation, Authorship and Publishing, translated by Haitham Issa, Hassan Ismail and others, Damascus, Syria, 2013.
13. John Wong and Sarah Chan, Why China's Economy Can Sustain High Performance: An Analysis of Its Sources of Growth, Asia Program Working Paper, The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London, No. 6, 2003.
14. Kowk Tony Soo, Endogenous Economic Policy And The Structure of Production: Theory and Evidence, London School of Economics, London.
15. Mahdi Sahar Al-Jubouri, Salam Kazem Al-Fatlawi, The General Budget and the Structure of the Gross Domestic Product, 1st Edition, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2018.
16. Mohsen Hassan Al-Mamouri, Principles of Economics, Al-Yazuri Scientific House for Publishing and Distribution, Jordan, 2019.

17. Mohsen Ibrahim Ahmed, Sectoral Structure Analysis of Gross Domestic Product in Iraq for the period (2006-2018), Scientific Journal of Cihan University, Volume 4, Issue 2, Sulaymaniyah, 2020.
18. Muhammad Ahmad Al-Afandi, Introduction to Macroeconomics, 5th Edition, Al-Ameen for Publishing and Distribution, Sana'a, Yemen, 2013.
19. Muhammad Ahmad al-Afandi, Principles of Macroeconomics, 2nd Edition, University of Science and Technology, Sana'a, Yemen, 2012.
20. Muhammad Salih Turki Al-Quraishi, Introduction to Econometrics, 1st Edition, Dar Al-Warraq for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2004.
21. Muhammad Yunus and others, Principles of Macroeconomics, Alexandria University, Faculty of Commerce, Egypt, 2000.
22. Nidaa Muhammad Al-Sous, Macroeconomics, 1st Edition, Dar Ajnadayn for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia, 2007.
23. S. Khalil and M. Dombrecht, The Autoregressive Distributed Lag Approach to Cointegration Testing: Application to opt inflation, PMA Working Paper, 2011.
24. Samuelson, Nordhaus, Economics, 1st edition, Library of Lebanon Publishers, Lebanon, 2006.
25. Wallace Peterson, Income, Employment, and Economic Growth, translated by Salah al-Dabbagh, Beirut, Modern Library, 1968.
26. Wissam Sarhan Saihoud, Estimating Labor-Output Flexibility and Using It for Prediction and Policy Development in the Iraqi Economy, Master Thesis submitted to the Council of the College of Business and Economics, University of Karbala, Iraq, 2018.